مجلس الوزراء يعتمد مبادرة لتعـــــزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح

محمد بن راشد: التسامح جزء من إرثنا وســنواصل ترسيخه لنكون قدوةً ونموذجاً عالمياً

■ محمد بن راشد مترئساً اجتماع مجلس الوزراء بحضور حمدان بن راشد وسيف ومنصور وعبدالله بن زايد ونهيان بن مبارك ومحمد القرقاوي وسلطان المنصوري وأنور قرقاش | تصوير : خليفة عيسى

■ أبوظبي - وام

أكد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أن عام التسامح بكافة مبادراته وأنشطته سيتواصل لكونه جزءاً من الإرث الإماراتي الذي وضعه المؤسسون، وهو أداة التطور والتنمية، وتحقيق الريادة للشعوب في مختلف المجالات. وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «التسامح جزء من إرثنا وسنواصل ترسيخه في مجتمعنا لنكون قدوة ونموذجاً عالمياً».

وأضاف سموه: «إن دولة الإمارات ماضية بجهودها وتنوع ثقافات مجتمعها في ترسيخ قيمة التسامح ومأسسته ليكون قيمة مستدامة في المجتمع والعالم للتعايش والتقدم».

جاء ذلك خلال ترؤس سموه اجتماع مجلس الوزراء أمس بحضور الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، حيث اعتمد المجلس المبادرة الوطنية لتعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «مع نهاية عام التسامح الحافل بالإنجازات والعطاء، وجهنا بإطلاق مبادرة وطنية لترسيخ التسامح وتكريسه كقيمة في كافة برامجنا وفعالياتنا الحكومية». كما أكد سموه: «الحكومة الحاضن الأول للتسامح، وستستمر معنا ممارساته وقوانينه وأدواته، والكل سفير له ومسؤول عن تعزيزه».

أسلوب حياة

وأضاف سموه: «نريد لثقافة التسامح أن تكون أسلوب حياة في نسيج سياساتنا وبيئات عملنا ومجتمعنا لتكون الحكومة كلها قائدة ورائدة في مجال التسامح والنموذج المتفرد لنشره عالمياً».

ودون صاحب السمو نائب رئيس الدولة في حسابه عبر «تويتر»: «ترأست اليوم «أمس»، اجتماعاً لمجلس الوزراء بقصر الرئاسة بأبوظبي اعتمدنا خلاله مبادرة وطنية للتسامح تهدف لمواءمة سياساتنا وبيئة العمل وكافة الإجراءات مع كون الإمارات حاضنة عالمية للتسامح، كما خرجنا الدفعة الأولى من خبراء التسامح من مواطني الدولة عن طريق المعهد الدولي للتسامح التابع لمبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، وكلفنا معالي عبدالرحمن العويس رئاسة الهيئة العامة للرياضة، واعتمدنا إنشاء مجلس الإمارات للأمن الغذائي للإشراف على تطبيق استراتيجية الأمن الغذائي بالدولة».

قدوة

وتهدف المبادرة الوطنية لتعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح إلى زيادة الوعي ونشر ثقافة التسامح في كافة آليات عمل الجهات الاتحادية والممارسات اليومية للموظفين في الجهات الاتحادية والمحلية، بحيث تكون المؤسسات بتسامحها واحترامها للتعايش والتعددية وتعزيز القدرة

نائب رئيس الدولة:

- وجهنا بترسيخ التسامح وتكريسه كقيمة في كافة برامجنا وفعالياتنا الحكومية
- الحكومة الحاضن الأول للتسامح والكل سفير له ومسؤول عن تعزيزه
- نريد لثقافة التسامح أن تكون أسلوب حياة في نسيج سياساتنا وبيئات عملنا
- نريد أن تكون الحكومة كلها قائدة ورائدة في مجال التسامح والنموذج المتفرد لنشره عالمياً

تعزيز الصحة العامة في المجتمع

■ عبدالرحمن العويس

أكد معالي عبدالرحمن بن محمد العويس، وزير الصحة ووقاية المجتمع، أن اعتماد مجلس الوزراء قرار ضوابط عمل مراكز تخزين دم حبل السرة والخلايا الجذعية يسهم بتوفير إطار تشريعي يساعد على تعزيز الصحة العامة في المجتمع، من خلال ضبط الخدمات المقدمة في هذه المراكز وتحسينها، وتفادي أي ممارسات خاطئة، وتحديد معايير الجودة والسلامة لآلية تخزين دم حبل السرة والخلايا الجذعية لضمان تقديم الخدمات بشكل آمن وجودة عالية من أجل حماية المتبرعين والمستفيدين.

وأضاف معاليه: «ويؤكد قرار مجلس الوزراء حرص الدولة على مواكبة أحدث المعايير الصحية الدولية وتوفير منظومة تشريعية متطورة، بهدف حوكمة القطاع الصحي والارتقاء به إلى أفضل المستويات العالمية في التشريعات الصحية، بما يتوافق مع التحولات الكبرى التي تشهدها الدولة بما يتوافق مع أهداف رؤية الإمارات 2021».

وأضاف: «وستقوم الوزارة بمتابعة الامتثال لقرار مجلس الوزراء حول ضوابط عمل مراكز تخزين دم حبل السرة والخلايا الجذعية، من ناحية شروط تسجيل وترخيص المنشآت، والتفتيش والتدقيق، والشروط التنظيمية والتشغيلية ». دبي - البيان

مبادرة تعزيز دور الحكومة حاضنة للتسامح:

- تركز على 5 أولويات استراتيجية لتكون أسس تنظيم المبادرات
- تضم 7 أهداف رئيسة و34 نشاطاً فرعياً ضمن 12 مبادرة
- تستهدف زيادة الوعي ونشر ثقافة التسامح في كافة آليات عمل الجهات الحكومية
- الاستفادة من مرافق المؤسسات لتأصيل ونشر قيم التسامح

ضمن أجندة اجتماع مجلس الوزراء

- تكليف عبدالرحمن العويس رئاسة مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة
- تنظيم إجراءات إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم
- اعتماد عدد من المواصفات القياسية الإلزامية في قطاع الكهرباء والأغذية
- تطوير منظومة الأمن الغذائي الوطني وتنفيذ الاستراتيجيات والتشريعات

■ محمد بن راشد خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء

على الابتكار الذي يجلبه التنوع نموذجاً يحتذى به وتوظيف التنوع الثقافي لبث روح التسامح في المجتمع.

وتم تحديد 5 أولويات استراتيجية لتكون أسس تنظيم المبادرات وتتضمن: تحفيز التسامح، والتوعية والتمكين في التسامح، ومواءمة التسامح مع سياسات وآليات العمل، والتلاقي والمشاركة، وقياس التسامح. كما تتضمن 12 مبادرة و34 نشاطاً فرعياً لتكون بمجملها خطط عمل واقعية مبنية على أفضل الممارسات المحلية والعالمية والتي تُساهم في تحقيق التوجه العام والأهداف الرئيسة للمبادرة الوطنية.

وتم تحديد 7 أهداف رئيسة للمبادرة تتمثل في التأكيد على أهمية التسامح ومكانته لدى قيادة الدولة، ودور التسامح في أداء الحكومة لرسالتها على الصعيدين المحلي والدولي، وتأصيل الوعي الوطني بالتسامح والتعايش والتعددية وقبول التنوع في حياة الأفراد والمؤسسات، وغرس القيم الأخلاقية والإنسانية السامية، وتفعيل دور الموظفين والمؤسسات في تحقيق رؤية الحكومة، وتمكينهم من خدمة المجتمع عن طريق التواصل الثقافي الحضاري، وتطوير قدرات ومهارات العاملين في الحوار ونقل التسامح وقيمه لسائر أفراد المجتمع، وتفعيل دور المؤسسات والاستفادة من مرافقها لتأصيل ونشر قيم التسامح من خلال إقامة أنشطة وفعاليات وبرامج متنوعة، إلى جانب تعزيز المحتوى المعرفي للتسامح بين الموظفين، وخلق فرص جديدة تعزز من الترابط المجتمعي بين الموظفين، وقياس التسامح في المؤسسات والجوائز والبرامج الوطنية المستدامة في التسامح.

وفي سياق أجندة الاجتماع، اعتمد مجلس الوزراء قراراً بتكليف معالي عبدالرحمن بن محمد العويس، وزير الصحة ووقاية المجتمع، وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، مهام رئاسة مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة.

كما اعتمد المجلس إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف برئاسة الدكتور محمد مطر الكعبي، وعضوية كل من: سيف سعيد محمد الزحمي، ومحمد عتيق الفلاحي، ومريم محمد الرميثي، وأحمد درويش القامة المهيري، وجمال سالم الطريفي، وعمر عبدالرحمن سالم النعيمي، وعبدالله سالم سيف قزلو، وسلطان علي محمد أبو ليلة.

واعتمد كذلك المجلس إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية برئاسة وزير تطوير البنية التحتية وعضوية كل من: وكيل دائرة النقل بإمارة أبوظبي، والمدير العام رئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات في دبي، ورئيس جهاز حماية المنشآت الحيوية والسواحل، ومدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك، ورئيس هيئة الطرق والمواصلات في الشارقة، ومدير دائرة الأشغال والخدمات العامة في رأس الخيمة، والرئيس التنفيذي لشركة موانئ أبوظبي، والمدير التنفيذي لسلطة مدينة دبي الملاحية، وممثل عن دائرة الموانئ البحرية والجمارك بإمارة الشارقة، وممثل عن وزارة تطوير البنية التحتية، كما تم اعتماد ميزانية كل من الهيئة الاتحادية للضرائب والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2020، واعتماد الحساب الختامي لمؤسسة الإمارات العقارية عن السنة المالية 2018.

الدليل الإجرائي

واعتمد المجلس كذلك الدليل الإجرائي لإبرام المعاهدات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية، والذي ينظم إجراءات إبرامها من خلال الموظفين المختصين والجهات المتعلقة بها.

كما تم اعتماد إنشاء مجلس الإمارات للأمن الغذائي، والذي سيعمل على الإشراف على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بتوجهاتها الاستراتيجية، وتنظيم ملف الغذاء بالدولة وتطوير منظومة الأمن الغذائي الوطني والتشريعات ذات العلاقة بصورة شاملة ومتكاملة بين جميع إمارات الدولة، ومواءمة وتكامل الجهود الوطنية وتحديد الأولويات.

ضوابط عمل

وفي الشؤون التشريعية، اعتمد المجلس خلال جلسته قرار ضوابط عمل مراكز تخزين دم حبل السرة والخلايا الجذعية، والهادف إلى ضبط الخدمات المقدمة في هذه المراكز وتحسينها، وتفادي أي ممارسات خاطئة، إلى جانب تحقيق الفائدة المرجوة ضمن إطار تشريعي يساعد على تعزيز الصحة العامة في المجتمع، كما تم اعتماد تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي لسنة 2018 في شأن تنظيم وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وبعض أحكام القانون لسنة 2019 بشأن نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي.

وفي التقارير الحكومية، اطلع المجلس على تقرير حصول نظام الاعتماد الوطني الإماراتي على الاعتراف الدولي، وتقرير بشأن فوز الدولة بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية للتقييس لدورة «2020-2022»، كما اطلع المجلس على توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع سياسة وزارة العدل حول مهنة المحاماة.

اتفاقيات

وفي العلاقات الدولية، اعتمد وصادق المجلس على عدد من الاتفاقيات، والتي تضمنت التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة ومنظمة يونسكو بشأن المركز الإقليمي للتخطيط التربوي في الدولة، واتفاقية مع حكومة جمهورية الكاميرون بشأن تسهيل إصدار التأشيرات، واتفاقية مع حكومة جمهورية أوغندا بشأن التعاون الاقتصادي والفني، والتصديق على اتفاقية مع كل من جمهورية البرازيل الاتحادية بشأن التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية، إلى جانب التوقيع على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل مع عدد من الدول.

■ حسين الحمادي ومحمد البواردي وناصر الهاملي وأحمد الفلاسي وسلطان الجابر

■ نورة الكعبي وثاني الزيودي وحصة بوحميد وجميلة المهيري

محمد بن راشد يشهد تخريج الدفعة الأولى من «الدبلوم المهني للخبير الدولي للتسامح»

■ أبوظبي - وام

شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تخريج الدفعة الأولى من برنامج الدبلوم المهني للخبير الدولي في التسامح، الأول من نوعه في المنطقة، والذي ينظمه المعهد الدولي للتسامح في دبي، إحدى مبادرات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بهدف استحداث أساليب علمية مبتكرة للتعريف بالتسامح ليصبح ثقافة ونهجاً في كل مجالات الحياة.

ويغطي برنامج الدبلوم المهني للخبير الدولي في التسامح 4 محاور رئيسة، يقدمها شبكة من الخبراء والأساتذة في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وكذلك المختصين في التسامح، حيث جرى تصميم البرنامج وفقاً لأفضل الممارسات العالمية واختيار المواد والمراجع استناداً للبرنامج الوطني الإماراتي للتسامح وبناء على مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى الدولة، وذلك بهدف تمكين المنتسبين من امتلاك مجموعة من المعارف والمهارات المتخصصة في التسامح.

■ محمد بن راشد وسيف ومنصور بن زايد ونهيان بن مبارك وحمد الشيباني وعلي المري والخريجون في لقطة جماعية | تصوير: خليفة عيسى

هزاع بن زايد: التسامح منظومة متكاملة في العمل الحكومي

■ أبوظبي - البيان

أكد سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان، نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في تدوينة نشرها عبر حسابه الرسمي في «تويتر» «أن إطلاق المبادرة الوطنية لتعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح، والأولويات الاستراتيجية الـ5 المنبثقة منها، يضع إطاراً تنفيذياً مستداماً تتولد منه سياسات تفاعلية تحول التسامح إلى منظومة متكاملة في العمل الحكومي والمجتمعي، فيصبح الاحتفاء بالتسامح مقروناً بالعمل لتعزيزه وترسيخ حضوره».

حمد الشيباني: خريجو البرنامج يحملون مسؤولية تجاه المجتمع

المعهد الدولي للتسامح مسؤول عن نشر المحبة واحترام الآخر

■ دبي - وام

قال الدكتور حمد بن الشيخ أحمد الشيباني العضو المنتدب للمعهد الدولي للتسامح: «فخورون بتخريج أول دفعة من برنامج الدبلوم المهني للخبير الدولي في التسامح، والذي يأتي ترجمة لرؤية القيادة في دولة الإمارات بجعل التسامح نهج حياة، وتعزيز التسامح كقيمة متأصلة في المجتمع وأساس لبناء الإنسان».

مسؤولية

وأكد الشيباني المسؤولية الكبيرة التي يحملها خريجو البرنامج تجاه المجتمع في نشر مفاهيم التسامح وقيمه، مشدداً على ضرورة تمسكهم بالمبادئ والقيم الإنسانية التي اكتسبوها من البرنامج، والعمل على إشاعة قيم التسامح وبثها في محيطهم، ونقل نموذج التسامح الإماراتي الذي أرساه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

وأضاف أن المعهد الذي يرأس مجلس أمنائه ويدعمه معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التسامح، أخذ على عاتقه مسؤولية نشر قيم التسامح والمحبة واحترام الآخر، وبما يخدم ويسهم في تنمية هذا الوطن الغالي وتحقيق غاياته في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة منارة عالمية للتسامح.

علي المري: مأسسة أسمى المبادئ الإنسانية القائمة على التسامح

■ دبي - البيان

أكد الدكتور علي بن سباع المري، الرئيس التنفيذي لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، أن تخريج دفعة برنامج الدبلوم المهني للخبير الدولي للتسامح، خطوة رائدة في المجال الأكاديمي العالمي تعكس رؤية القيادة الرشيدة الرامية إلى مأسسة أسمى المبادئ الإنسانية القائمة على التسامح، وتحويلها إلى منهج علمي لضمان تطبيقه في ممارسات العمل الحكومي والقطاع الخاص، وهو ما سوف ينعكس بشكل مباشر على الارتقاء بالخدمات وتحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية وإدارة الكوادر البشرية على النحو الأمثل، وتقديم صورة مشرفة للكفاءات المواطنة أمام العالم.

تعاون

وقال المري: «إن برنامج الدبلوم المهني للخبير الدولي للتسامح هو ثمرة تعاون وشراكة استراتيجية بين كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية والمعهد الدولي للتسامح، ونحن نفخر بهذه الشراكة التي منحتنا الفرصة للمساهمة في تخريج أول دفعة من البرنامج وتكوين قاعدة معرفية حول سبل وآليات تطبيق محاور التسامح في العمل الحكومي، حيث ستمثل تلك القاعدة المعرفية مرجعاً لمختلف دول المنطقة والعالم في كيفية الاستفادة من ترسيخ قيم التسامح بين الموظفين والمتعاملين في كل القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تحويلها إلى نهج في التعامل بين كل أفراد المجتمع، يقود الدول والشعوب إلى تحقيق المزيد من التقدم والازدهار».

تطوير

وأضاف: «نعمل في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وفق أجندة علمية وأكاديمية تراعي كل أبعاد العمل داخل القطاعين الحكومي والخاص، ويمثل برنامج الدبلوم المهني للخبير الدولي للتسامح أحد أهم مساعينا نحو تطوير بيئة العمل الداخلية وإدارة العلاقات بين المؤسسات ومختلف الأطراف وترسيخ مناخ إيجابي للتعاون في كل المجالات.».

خبراء التسامح لـ«البيان»:

هدفنا جعل الإمارات عاصمة للتسامح والسلام في العالم

■ دبي - مرفت عبد الحميد

أكد عدد من خريجي الدفعة الأولى من خبراء التسامح من مواطني الدولة لـ«البيان» الذين تم تخريجهم أمس عن طريق المعهد الدولي للتسامح التابع لمبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، أنهم سيعملون على نشر ثقافة التسامح وتعزيز قيمه المتأصلة في نفوس المجتمع الإماراتي منذ عهد الاتحاد، وذلك في محيط عملهم وأنهم سيحرصون على خدمة الرؤية المستقبلية الرامية إلى أن تكون الإمارات عاصمة التسامح والسلام في العالم.

وإلى ذلك يقول سعيد علي النقيب، رئيس النيابة العامة بدبي، إن التحاقه بالبرنامج جاء بمبادرة شخصية منه، بعد أن شعر بأنه يخدم أهداف ورؤية الدولة ويتماشى مع عاداتها وتقاليدها المتوارثة منذ عهد الأوائل المؤسسين، مشيراً إلى استفادته الكبيرة من البرنامج في إرساء نهج القادة.

وأضاف أنه سيعمل باتجاه إرساء نهج القيادة ونشر مفهوم التسامح وتعزيز قيمه من خلال بيئة العمل والتعامل مع القضايا التي ترد للنيابة عن طريق إرساء القيم الإنسانية ونبذ العنصرية لاسيما من خلال تطبيق قانون التميز والعنصرية وقواعده المبنية على ركيزة التسامح.

وعلى المستوى الداخلي في بيئة العمل بين النقيب أنه سيعمل على نشر قيمة التسامح بين الموظفين لاسيما أن مجتمع الإمارات الذي يضم أكثر من 200 جنسية، يتميز بروابط التراحم والتماسك والتآلف بين جميع فئاته، لافتاً إلى أنه سيقوم بطرح مبادرات تصب في هذا الإطار مثل مشاركة الموظفين من الجنسيات الأخرى في بعض فعالياتهم، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ التسامح في بعض العقوبات التي تستوجبها المخالفات البسيطة.

■ علي المطروشي

■ حمدة الحمادي

■ سعيد النقيب

عادات وطنية

ومن ناحيته قال الرائد الدكتور علي محمد جمعة المطروشي بشرطة دبي إن التحاقه بالبرنامج جاء بترشيح من الإدارة العامة لحقوق الإنسان التي يعمل فيها، مشيراً إلى استفادته الكبرى من البرنامج الذي يتضمن التعريف بمفهوم التسامح وأهميته وأنواعه من منظور الأديان السماوية والقانون الدولي.

وأوضح الرائد المطروشي أن البرنامج استعرض إنجازات دولة الإمارات في هذا المجال وإنجازات الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان، طيب الله ثراه، في إرساء وترسيخ مفهوم التسامح في نفوس المجتمع الإماراتي، مشيراً إلى أن التسامح ميزة بارزة، نابعة من تمسكنا بسماحة الدين الإسلامي، الذي يحضنا على التراحم وارتباطنا الوثيق بعاداتنا الوطنية والعربية العريقة.

وأشار إلى أن البرنامج سيفيده في تطبيق وتعزيز قيم التسامح بين أفراد المجتمع من خلال التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي ترد للإدارة، بهدف تقليل نسبة الجريمة.

وأفاد بأنه يعتزم كذلك القيام ببحوث وتقديم أوراق علمية في المحافل الحلية والدولية حول مفهوم التسامح وكيفية تطبيقه بأساليب مبتكرة، بالإضافة إلى الخروج بتوصيات للتعايش مع الآخر في المجتمعات التي تضم العديد من الجنسيات والأطياف مثل مجتمع دولة الإمارات.

تنمية المهارات

وأكدت نورة المحمود أنها استفادت على المستوى الشخصي والعملي من البرنامج الذي تنوي تطبيقه في محيط عملها، معربة عن بالغ شكرها وتقديرها للقيادة الرشيدة وحرصها على تنمية مهارات وقدرات مواطنيها وتعزيز قيم التسامح وإرسائه في المجتمع، الأمر الذي انعكس إيجاباً على كل من يعيش على أرض الدولة أو يزورها ويلمسه بوضوح منذ أن تطأ قدماه أرض المطار.

وأضافت أنها وزملاءها سيكونون سفراء دولتهم للتسامح، مشيرة إلى أنها لن تكتفي بذلك وإنما ستستمر جهودها في البحث وإعداد الدراسات المتخصصة في مجال التسامح للعمل على خلق بوابة ومنصة للأبحاث والدراسات في الدولة للتسامح.

قناعة دولية

وقالت الخريجة حمدة الحمادي، من الإدارة العامة لإسعاد المجتمع وإدارة الإعلام الأمني بشرطة دبي، إن التسامح ركيزة متأصلة في نفوس الإماراتيين منذ قيام الاتحاد، تعززت من خلال المبادرات التي تطرحها القيادة الرشيدة، فضلاً عن زيارة قداسة البابا فرنسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، التي عززت القناعة الدولية باحترام الأديان وقبول الآخر في الإمارات.

وأوضحت أن الإدارة لديها لجنة التسامح التي تقوم بطرح المبادرات المعززة لهذه القيمة بين كافة الإدارات بالقيادة وتنظم الأنشطة والفعاليات المختلفة، مؤكدة أن هذه الأنشطة والفعاليات ستستمر حتى بعد انتهاء عام التسامح من أجل تعزيز وتجسيد روح التسامح بين الموظفين.

أحمد المنصوري: نعمل للاستفادة من أفكار الخبراء

■ دبي - مرفت عبد الحميد

أكد اللواء أحمد خلفان المنصوري، الأمين العام لجائزة محمد بن راشد للتسامح، لـ«البيان» أن الجائزة ستعمل على الاستفادة من الدفعة الأولى لخبراء التسامح والدفعات القادمة أيضاً، من خلال تنظيم جلسات عصف ذهني للاستفادة من أفكارهم ومقترحاتهم في دعم أهداف جائزة محمد بن راشد للتسامح، وبهدف نشر قيم التسامح بين فئات المجتمع، وفق خطة ومنهجية علمية، لنجني جميعاً ثمار هذا الاعتبار، الذي سينعكس بصورة إيجابية على حياة كل منا، ويعزز دور الإمارات نموذجاً عالمياً للتسامح والتعايش بين أكثر من 200 جنسية تحتضنهم دولة الدولة.

آليات

وأشار إلى أن برنامج دبلوم التسامح الذي تم تنفيذه بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، ويستهدف مجموعة من موظفي الحكومة، يأتي نتاج الأهمية التي يمثلها التسامح في المجتمع، وضرورة تفعيل آليات ملموسة لترسيخ هذا المفهوم في كل فرد من خلال التدريب، واستحداث أساليب علمية مبتكرة، لتعريف التسامح بمفهومه الأشمل ليصبح ثقافة ونهجاً في كل مجالات الحياة.

■ أحمد المنصوري

محاور

وأضاف أن محاور البرنامج التي تهدف إلى تمكين منتسبيه من امتلاك مجموعة من المعارف والمهارات المتخصصة في التسامح، ستعزز تبادل الخبرات مع فريق الجائزة من خلال جلسات العصف الذهني، واستضافة بعض الضيوف المتخصصين والمؤثرين في المجال ذاته، من أجل تمكين أفراد المجتمع من فهم خطوات التسامح، وتحويله إلى ثقافة في المجتمع، وتعريفهم أيضاً بالفوائد الصحية والنفسية للتسامح، ودراسة الثمار المتحققة، وارتباط التسامح بالذكاء العاطفي، والسعادة والعطاء.